الخاتمـــة

الحمد لله العليم الحليم، الجواد المنعم الكريم، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

حسبي في نهاية هذا الكتاب أن أكون قد نجحت في دراسة هذا الموضوع. الذي حاولت فيه بيان منهج النقد الأصولي عند الإمام الشاطبي في ظواهره التنزيلية، وذلك بناء على أمثلة تطبيقية لمجالات النقد الأصولي عنده.

وقد تبين أن أبا إسحاق استثمر في نقده الأصولي نوعين من المسالك؛ الأول: ما سميته بمسلك النقد النزاعي، بخطواته الثلاث: تأصيل محل النزاع، وتعليل النزاع، ثم تحرير محل النزاع. والثاني: مسلك النقد الاستقرائي بخطواته الخمس. وهذان المسلكان كانا محور اشتغاله في التحقيق والنظر إن على مستوى أصول الأدلة أو المقاصد الشرعية، أوعلى نطاق القواعد الكلية، أو على صعيد المصطلحات الأصولية.

أما في محور التقويم، فقد وقفت عند أهم الكليات المقاصدية الكبرى للنقد الأصولي عند أبي إسحاق الشاطبي مع إجراء مقاربة علمية ومنهجية بينه وبين ابن ادريس الشافعي، من حيث حضور الثوابت وغياب المتغيرات المنهجية لديهما. كما أفردت محور الخطاب الأصولي المعاصر القائم على النظر في التجديد الأصولي مخصصاً لذلك فصلين: فصل خاص بالخطاب النقدي المعاصر في المدخل الإشكالي، وفصل ثان خاص بالخطاب النقدي المعاصر في المدخل التجديدي

وفي الأخير قمت برصد التحولات المنهجية التي طبعت الدرس الأصولي

المعاصر وأثرها على الخطاب النقدي، مع التركيز على بعض المشاريع العلمية المرتبطة بهذا المجال، مع بيان خصائصها المنهجية ومميزاتها العلمية. وفي نهاية كل باب من هذين البابين جعلت له خلاصة تُذكِّر بأهم النتائج العلمية التي تم التوصل إليها. كانت هذه أهم الجوانب الأساسية المتناولة في هذا العمل. وسأختم هذا الكتاب بثلاثة ملاحظ ختامية، ثم أنهيه بمجموعة مقترحات لمواضيع تفتقت عناوينها انطلاقا من آفاق هذا البحث.

أولاً: الملاحظ الختامية

الملحظ الأول:

لقد بقي الإمام الشاطبي وفياً للمشروع الأصولي الذي دشنه الإمام الشافعي؛ إذلم يخرج في كليته عما رسمه من مقاصد وغايات علمية، وعما استثمره من مناهج في النظر.

إن ابن إدريس وضع تأسيساً علمياً للقواعد الأصولية التي ينبغي مراعاتها في الاجتهاد، واعتبارها في النظر، إلا أن الخلاف المذهبي الذي تزامن مع ذلك وَرَّثَ تناسلاً خلافياً على جميع المستويات، نأى بعلم أصول الفقه عن أداء مهامه الكبرى المتمثلة في العناصر الآتية:

- منح الفكر الأصولي بعداً تطبيقياً تنزيلياً يسهم في تطوير الفقه.
- العمل على تقويم الوضع الاجتهادي والنظر الفقهي وفق قواعد علمية قطعية.
- إعطاء البعد المقصدي حقه في التخريجات الفقهية.
- تدليل الفوارق العلمية والاختلافات بين العلماء حتى ينضبط الاجتهاد لقواعد صحيحة ومسالك منهجية قويمة.

وهذه الأسس العلمية الكبرى لا يلمس الدارس غيابها في المشروع الأصولي الذي بناه أبو إسحاق، ولم يخرج عن سياقها العام. لذلك يمكن القول: إن الخطاب الأصولي عند أبي إسحاق حاول أن يعيد الاعتبار لتلك

الأسس العامة، وهو ما جعل مشروعه متفرداً عن باقي الإنتاجات بموضوعاته ومباحثه، ومتميزاً منها بمراجعاته النقدية ذات البعد التصحيحي والتقويمي للمعرفة الأصولية.

الملحظ الثاني:

إن بدايات خروج علم أصول الفقه عن سياقه التاريخي المفروض، ونسقه العلمي المقصود اللذين رسمهما مؤسسوه، يمكن تسجيلها حين عدّ علم أصول الفقه مقصوداً ومعرفة غائية تنتهي أبعادها العلمية عند الحدود المعرفية والنظرية؛ أي لما أصبح علماً مقصوداً لذاته لا لغيره حسب التعبير الخلدوني.

إن هذا النظر الإبستمولوجي للفكر الأصولي يجد مسوِّغه عند فقه الدواعي والأسباب الحقيقية التي أدت بالإمام الشافعي إلى تدوين رسالته في علم أصول الفقه، والتي لا تخرج عن سياق النقد والتصحيح والتوجيه للاجتهاد الفقهي وللمعرفة الشرعية دون غيرهما. لذلك؛ فإنه من الخطأ البحث في تجديد علم أصول الفقه دون استصحاب هذه الأسباب التاريخية والدواعي العلمية في نشوء هذا العلم، وتكونه وتطوره، كما أن أي مراجعة نقدية للخطاب الأصولي تبغي إعادة النظر في مباحث أصول الفقه، من حيث هي أصول وأدلة، لا من حيث مسالك إعمالها وطرق تفعيلها، تُعَدُّ محاولة خارجة عن السياق التاريخي والعلمي لفن الأصول.

الملحظ الثالث:

لقد أولى علماء أصول الفقه عناية فائقة لمسألة الاجتهاد في بابه الفقهي من حيث شروطه وآلياته وضوابطه وأنواعه، حتى صنفت في ذلك تصانيف مفردة، وأبواب مخصوصة ضمن كتب الأصول، إلا أن التجديد في جانبه الأصولي لم يعرف مثل تلك العناية ونظير ذلك الاهتمام.

وإن تعالت أصوات متعددة تبحث في التجديد الأصولي، غير أن ذلك لم يكن كافياً بالشكل الذي يؤسِّس لنظرية جديدة متينة في التجديد الأصولي.

فمن المجدد الأصولي؟ وما شروطه؟ وما حدود التجديد الأصولي وضوابطه؟ ... هذه الأسئلة الإشكالية وغيرها كثير تنتظر مجيبا باحثا في الدرس الأصولي، ومستوعبا له عبر التاريخ.

وفي اعتقادي أن السر وراء اختفاء هذه الأسئلة عن الأدبيات الأصولية المتقدمة مرده إلى أمرين اثنين:

أولهما: ذلك الاعتبار الآلي المنهجي لعلم أصول الفقه؛ أي أن العلماء الأولون لم يعتبروه علماً غائياً مقصدياً لذاته، وإنما ظهر لخدمة الاجتهاد الفقهي. وتخصيصه بكل تلك العناية الفائقة المستقلة خروج عن السياق التاريخي والنسق الموضوعي لنشأة علم أصول الفقه.

ثانيهما: أن علماء الفقه اعتبروا التمكُّن من علم أصول الفقه شرطاً من شروط الاجتهاد الفقهي، فلا يستقيم الانتقال من الاعتبار الفرعي لعلم الأصول شرطاً في الاجتهاد الفقهي إلى الاعتبار الأصلي المقصدي الموضوعي.

لكن هل هذا الاختفاء، وذلك الغياب في الوقت المعاصر لهما ما يسوغهما؟ ذلك هو السؤال الذي يبحث عن تحقيق لايسعه الحيز المخصص لهذا الموضوع.

ثانياً: آفاق البحث

سيراً على نهج الكتاب الأول من هذا المشروع، أحب في نهاية هذا البحث التأشير على مجموعة مقترحات مواضيع متفرعة عن بحث هذا الموضوع، أحسبها جديرة بالدراسة، أعرضها على القارئ الكريم.

- **علم أصول الفقه، دراسة في السياق التاريخي**، تحاول هذه الدراسة رصد التحول التاريخي الذي لحق علم أصول الفقه من علم من علوم الآلة إلى علم مقصود فقد بوصلته الحقيقية.

التجديد الأصولي، دراسة في الشروط العلمية، والضوابط الحاكمة، والإمكانات المتاحة في عملية التجديد العلمي لفن أصول الفقه.

الاتجاه المنهجي في التجديد الأصولي، دراسة نقدية لأهم الأطروحات العلمية في هذا المجال، مع تقويمها بإبراز ما لها وما عليها.

الاتجاه المقصدي في التجديد الأصولي، دراسة نقدية علمية لأهم المشاريع العلمية المعتنية بجانب الفكر المقاصدي، وأثرها التجديدي في علم أصول الفقه.

الاتجاه التأويلي في الفكر الأصولي، دراسة في الأساس والمنهج، منطلقاته وغاياته.

المدخل المقاصدي لتحقيق النهضة، الشروط والإمكانات، دراسة في حدود إمكانات تحقيق نهضة الأمة بناء على الدرس المقاصدي وشروطه.

التقصيد الضروري، دراسة الضوابط العلمية والمنهجية، بحث علمي يبحث في التأسيس المنهجي الذي اعتمده العلماء في إثبات المقاصد الضرورية، قطعاً لدابر الاختلاف والتيه المنهجي في إضافة الضروريات وإلغاء بعضها.

وبتمام هذا البحث، ولكل شيء في دنيا المرء إذا ما تم نقصان، أرجو العلي القدير أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع، ونجحت في محاولة الكشف عن منهج الإمام الشاطبي في النقد الأصولي، لأني مع ما بذلته من جهد، واستفرغته من وسع، فإن ذلك لا يرقى إلى مستوى أفكاره وتحقيقاته.

كما أني أتوجس خيفة بهذا العمل المتواضع أن أكون قد قصَّرت في حق شخصيته العظيمة، وتهاونت في واجبي نحو معرفته العلمية المتميزة بدقتها وقوتها، إما بالتقصير في بحث تلك الجوانب، أو بإغفال مباحث أخرى لها أهميتها القصوى تستحق الدراسة والتحليل.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أنهيَ هذا المشروع بما ختم به أبو إسحاق خطبة كتابه الموافقات، فأقول: «وعند ذلك، فحق للناظر المتأمل إذا وجد فيه

نقصاً أن يُكمِّلَهُ، وليحسن الظن بمن حالف الليالي والأيام، واستبدل التعب بالراحة، والسهر بالمنام؛ حتى أهدى إليه نتيجة عمره، ووهب له يتيمة دهره... وإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»[1].

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

المغرب، 7-12-2009

(1) الشاطبي. **الموافقات**، مرجع سابق، ج1، ص26 .

obeikandl.com